



MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN - WAHAB  
Date : 16-12-93  
Photo No. : 130

## الرقم السحري

ترتكز السياسة اللبنانية منذ سنوات، خصوصا منذ الطائف، على عدد من الطلاسم: انها عبارات شائعة الى حد انها تأتي على لسان السياسيين والصحافيين عشرات المرات في اليوم الواحد. عبارات تبدو كأنها اصبحت بديهية لو لم تفقد معناها الاصيلي في الطريق. القائمة طويلة، تزخر بالكلمات الكبيرة مثل "رفض التواطين" و"المقاومة" و"العلاقات المميزة"، ويرقم واحد. انه الرقم السحري: ٤٢٥.

سيفاجأ بالتأكيد كل الذين يكترون من استخدام هذا الرقم السحري إن هم اجروا استطلاعا للرأي يبين مدى معرفة المواطنين، خصوصا الشباب منهم، لما يرمز اليه الرقم. تعرف الاكثريّة بالطبع انه رقم قرار صادر عن الامم المتحدة. ولكن لا نخالنا نجازف اذا قلنا ان الاكثريّة في هذا البلد لم تعد تعرف متى صدر هذا القرار، وعن اي هيئة في الامم المتحدة، وفي اي ظروف، حتى لا نتحدث عن النص نفسه. تكفي الاشارة هنا الى ان ما يقرب من نصف الشعب اللبناني لم يكن ولد عند صدور هذا القرار.

لا تقلل هذه الانطباعات من أهمية القرار وان تكن تضيء سوء اداء رجال السياسة في هذا البلد لمهمتهم التعليمية. فلا يكفي ان تحول عبارة ما الى شعار فطلسم، حتى نعتبر انها صارت مفهومة. والدليل على ذلك اننا استفقنا البارحة، اي غداة القرار الجديد للجمعية العمومية للامم المتحدة الذي لا يقيم اعتبارا للقرار ٤٢٥، من دون ان نرى في الشوارع مظاهر تنبئنا بالكارثة الحاصلة. فلا احتجاج سوى على ألسنة السياسيين، ولا نزوع الى الانتفاض ضد الامر الواقع الا في الاعلام. في الحقيقة، لم يفكر احد بالامس، خارج الاوساط السياسية، بالقرار ٤٢٥. ولا يمكن ان يعزى ذلك فقط الى انشغال الناس بالتعليق على قرار الغاء الاضراب العمالي.

ليس في الامر ما يدعو الى السرور، بالعكس نكتشف كلما ابتعدنا يوما اضافيا عن الحرب ان تفرغ المجتمع من السياسة شيء مؤسف. وها نحن ندرك ان هذه الظاهرة التي تتحمل مسؤوليتها الحكومات المتعاقبة منذ انتهاء الحرب تنقلب على الحكام انفسهم. اذ انهم يجدون انفسهم من دون سند شعبي في مواجهة العزلة الدولية التي يدل عليها خلو قرار الجمعية العمومية من اي اشارة الى القرار ٤٢٥.

غير ان غياب الاهتمام الشعبي لا يشكل في اي حال من الاحوال حجة لغياب المحاسبة، علما ان المحاسبة تقتصر في الوضع الحالي على محاسبة المسؤولين لأنفسهم فحسب. والمحاسبة تعني التخلي عن المستوى "الاخلاقي" التي توضع فيه مسألة القرار ٤٢٥، اي واجب الانسحاب المفروض على اسرائيل لأنها المعتدي، والقوض في تحليل المعطيات السياسية الاقليمية.

اما اذا اجري هذا التحليل، فسيكتشف المسؤولون اللبنانيون ان اممال واجب الانسحاب الاسرائيلي من جانب الامم المتحدة في مقابل توسيع اطار معادلة "الارض في مقابل السلام" انما هو الثمن المنطقي لاعتراف المجتمع الدولي بـ"العلاقات المميزة" بين لبنان وسوريا، خصوصا بعد الزيارة الاخيرة لوزير الخارجية الاميركي الى المنطقة.

قد يختلف اثنان في تقويم هذا الثمن او في تقويم ما يقابله. لكن احدا لم يعد يشك في حتمية دفعه.

**سمير قصير**